

Distr.: General
12 February 2016
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة السكان والتنمية
الدورة التاسعة والأربعون
١١-١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٦
البند ٧ من جدول الأعمال المؤقت*
استعراض سير أعمال اللجنة وأساليب عملها

تنظيم وأساليب عمل لجنة السكان والتنمية في المستقبل

مذكرة من الأمانة العامة

موجز

أُعدت هذه المذكرة وفقاً لمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠١٥/٢٥٢، المعنون "تنظيم وأساليب عمل لجنة السكان والتنمية في المستقبل"، الذي قرر فيه المجلس أن تستعرض اللجنة سير أساليب عملها، من أجل مواصلة تعزيز أثر العمل الذي تضطلع به والمساهمة التي تقدمها للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وبالإضافة إلى ذلك، طلب المجلس إلى الأمانة العامة أن تقوم، بالتشاور مع الدول الأعضاء وصندوق الأمم المتحدة للسكان، بإعداد مذكرة عن سبل ووسائل تحقيق تلك الأهداف، لتنظر فيها اللجنة في دورتها التاسعة والأربعين.

* E/CN.9/2016/1



الرجاء إعادة استعمال الورق



وعند إعداد هذه المذكرة، قامت الأمانة العامة، بدعم من مكتب الدورة التاسعة والأربعين ومن صندوق الأمم المتحدة للسكان، بإجراء مشاورات مع الدول الأعضاء، وكيانات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية ذات الصلة، والمنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وتقدم المذكرة لمحة عامة عن سير عمل اللجنة وأساليب عملها في الوقت الحالي، وتعرض النتائج المستخلصة من عملية التشاور، كما تُطرح بها مجموعة من التوصيات لتعزيز عمل اللجنة والمساهمة التي تقدمها للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وقد ترغب اللجنة في النظر في التوصيات الواردة في المذكرة في سياق المداولات التي ستجريها خلال الدورة التاسعة والأربعين فيما يتعلق بتنظيم وأساليب عملها في المستقبل.

أولا - مقدمة

١ - تستمد ولاية لجنة السكان والتنمية من قرار الجمعية العامة ١٢٨/٤٩، الذي قررت فيه الجمعية أن تقوم اللجنة، برصد تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، المعقود في عام ١٩٩٤، واستعراضه وتقييمه على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، وتقديم المشورة إلى المجلس في ذلك الصدد. وفي القرار ٥٥/١٩٩٥، أيد المجلس الاقتصادي والاجتماعي الاختصاصات التي اقترحتها اللجنة في التقرير المتعلق بأحدث دوراتها، وأحاط علما بمقررها ١/١٩٩٥، الذي أحالت به إلى المجلس آراءها بشأن الآثار المترتبة بالنسبة للجنة على أعمال متابعة المؤتمر الدولي.

٢ - وقد أدرجت تلك الآراء كمرفق للتقرير المتعلق بالدورة الثامنة والعشرين للجنة في عام ١٩٩٥. ويتضمن ذلك المرفق لمحة شاملة عن أساليب العمل التي اتبعتها اللجنة على مدى العقدين الماضيين. وقد عدلت اللجنة هذه الأساليب رسمياً، في مقرريها ٢/٢٠٠٤ و ٢/٢٠٠٥ وقرارها ١/٢٠٠٦. وأدخلت تعديلات إضافية من حيث الممارسات المتبعة، نتيجة قرار الجمعية العامة ١٦/٦١ و ١/٦٨ المتعلقين بتعزيز المجلس الاجتماعي والاقتصادي.

٣ - وينبغي في هذا الاستعراض لأساليب عمل اللجنة أن يؤخذ في الاعتبار أيضاً النداء الذي وجهته الجمعية العامة مؤخراً، في قرارها ١/٧٠ المعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠"، إلى اللجان الفنية لتدعوها إلى دعم الاستعراضات المواضيعية التي تجرى في إطار المنتدى السياسي الرفيع المستوى للتقدم المحرز فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة.

٤ - وبالإضافة إلى القرارات والمقررات المذكورة أعلاه، يجب أن تكون أساليب عمل اللجنة متسقة أيضاً مع النظام الداخلي للجان الفنية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي (انظر الوثيقة E/5975/Rev.1، الصادرة في عام ١٩٨٣).

ثانياً - الولاية والاختصاصات

٥ - قام المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بموجب قراره ٣ (د-٣)، المؤرخ ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٦، بإنشاء اللجنة، التي كانت تسمى في الأصل لجنة السكان، كي تتولى تقديم "المشورة والمساعدة بشأن المسائل التي تؤثر على التغيرات السكانية أو تتأثر بها". وفي أعقاب انعقاد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في القاهرة في عام ١٩٩٤، قررت الجمعية العامة، في قرارها ١٢٨/٤٩، تغيير اسم تلك الهيئة إلى لجنة السكان والتنمية. وأيد المجلس الاقتصادي والاجتماعي هذا القرار لاحقاً في مقرره ٢٠٩/١٩٩٥.

٦ - وفي القرار ١٢٨/٤٩، أكدت الجمعية العامة الحاجة إلى توافر أنشطة للمتابعة فيما يتصل بالمؤتمر الدولي وبرنامج عمله. وتحقيقاً لذلك الهدف، قررت الجمعية العامة أن تشكل، من خلال دورها في وضع السياسة العامة، مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي، من خلال دوره المتعلق بأنشطة التوجيه والتنسيق عموماً، ولجنة السكان التي أعيد تنشيطها، آلية حكومية دولية ثلاثية المستوى تقوم بدور أساسي في متابعة تنفيذ برنامج العمل.

٧ - وفي القرار ٥٥/١٩٩٥، أيد المجلس الاقتصادي والاجتماعي الاختصاصات التي اقترحتها اللجنة في تقريرها عن الدورة الثامنة والعشرين التي عقدت في وقت سابق من تلك السنة، وأضاف تعديلاً واحداً. وفيما يلي نص الاختصاصات المعدلة:

على لجنة السكان والتنمية أن تساعد المجلس بالوسائل التالية:

(أ) وضع الترتيبات المتعلقة بإجراء الدراسات وإسداء المشورة إلى المجلس بشأن ما يلي:

١' القضايا والاتجاهات السكانية، ومن بينها المحددات والنتائج؛

٢' التكامل بين استراتيجيات السكان والتنمية؛

٣' السكان والسياسات والبرامج الإنمائية ذات الصلة؛

٤' تقديم المساعدة في مجال السكان إلى البلدان النامية، عند الطلب، وإلى البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، على أساس مؤقت؛

٥' أي مسائل سكانية أو إنمائية أخرى قد تلتبس الهيئات الرئيسية أو الفرعية للأمم المتحدة أو الوكالات المتخصصة على حد سواء الحصول على مشورة بشأنها؛

(ب) رصد واستعراض وتقييم تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي، وتحديد أسباب النجاح والفشل، وإسداء المشورة إلى المجلس في هذا الصدد؛

...

(ج) تقديم توصيات مناسبة إلى المجلس، على أساس النظر المتكامل في التقارير والقضايا ذات الصلة بتنفيذ برنامج العمل؛

(د) استعراض نتائج البحوث والتحليلات المتصلة بالترابط بين السكان والتنمية على الصعد الوطني والإقليمي والعالمي، وإسداء المشورة إلى المجلس في هذا الخصوص.

٨ - وبموجب قرار الجمعية العامة ٢٣٤/٦٥، قامت الدول الأعضاء بتمديد برنامج عمل المؤتمر الدولي والإجراءات الأساسية لمواصلة تنفيذه إلى ما بعد عام ٢٠١٤. وفي ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، عقدت الجمعية العامة دورة استثنائية لتقييم حالة تنفيذ برنامج العمل وتحديد الدعم السياسي للإجراءات المطلوبة للتنفيذ الكامل للأهداف والغايات الواردة فيه. وخلال الدورة الاستثنائية، أكدت الدول الأعضاء من جديد التزامها ببرنامج العمل، وأشارت إلى استمرار أهمية البرنامج والاستنتاجات والتوصيات المنبثقة من استعراض البرنامج بعد مرور عشرين عاما على إصداره (A/69/62).

٩ - وفي قرار الجمعية العامة ٢٧٠/٥٧ بء، حثت الدول الأعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي على تعزيز التنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدان الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما. وفي القرار نفسه، شددت الجمعية على ضرورة أن تستمر اللجان الفنية، عند تكليفها، في الاضطلاع بالمسؤولية الأولى عن استعراض وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ ما تنص عليه وثائق مؤتمرات الأمم المتحدة.

١٠ - وقد تم التأكيد من جديد، في قرار الجمعية العامة ١/٦٨ الذي دعت فيه الجمعية إلى المواءمة والتنسيق بين خطط اللجان الفنية وبرامج عملها، على الدور الذي يؤديه المجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئاته الفرعية في متابعة المؤتمرات الدولية الرئيسية ومؤتمرات القمة. وفي ذلك القرار، وجهت الجمعية الانتباه إلى الموضوع السنوي للمجلس ودعت الهيئات الفرعية للإسهام في أعمال المجلس، بما يتسق مع موضوعه المتفق عليه.

١١ - وفي القرار ١/٧٠، كلفت الجمعية العامة اللجان الفنية باستعراض التقدم المحرز في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وأشارت الجمعية إلى أن الاستعراضات المواضيعية للتقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ستتم في إطار المنتدى السياسي الرفيع المستوى، وقررت أن تدعم تلك الاستعراضات استعراضات تجريها اللجان الفنية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وغيرها من الهيئات والمنتديات الحكومية الدولية. ورأت أن تلك الاستعراضات ينبغي أن تنخرط فيها جميع الجهات صاحبة المصلحة المعنية، وأن تدرج، حيثما أمكن ذلك، ضمن دورة المنتدى السياسي الرفيع المستوى وتتواءم معها.

ثالثا - عملية التشاور

١٢ - في الاجتماع الأول الذي عقده مكتب الدورة التاسعة والأربعين في حزيران/يونيه ٢٠١٥، أقر المكتب اقتراح الأمانة العامة أن يُستَرد في استعراض أساليب عمل اللجنة بما يلي: (أ) استبيان يرسل إلى جميع الدول الأعضاء؛ و (ب) اجتماعات غير رسمية تعقد مع المجموعات الإقليمية؛ و (ج) اجتماع غير رسمي واحد على الأقل يكون مفتوحا أمام جميع الدول الأعضاء. وإلى جانب ذلك، ستجري الأمانة مشاورات مع صندوق الأمم المتحدة للسكان في جميع مراحل العملية وستدعو إلى تقديم مدخلات من كيانات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة، ومن المنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية.

١٣ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، أرسل استبيان إلى جميع الدول الأعضاء. وفي نفس الوقت، أرسلت مجموعة أصغر من الأسئلة إلى كيانات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية ذات الصلة. وأُتيحت مجموعة مماثلة من الأسئلة على شبكة الإنترنت للمنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التي سجلت لحضور الدورات التي عقدها اللجنة مؤخرا.

١٤ - وورد من الدول الأعضاء ما مجموعه ٣٧ ردا. ووردت أيضا مدخلات من أربعة كيانات تابعة للأمم المتحدة أو منظمات دولية ومن سبع منظمات غير حكومية.

١٥ - وعقدت اجتماعات غير رسمية مع خمس مجموعات إقليمية في أواخر عام ٢٠١٥ وأوائل عام ٢٠١٦. وعقد اجتماع غير رسمي مفتوح أمام جميع الدول الأعضاء في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، وحضره حوالي ٧٠ من الدول الأعضاء.

١٦ - وبالإضافة إلى ذلك، عقدت الأمانة العامة اجتماعات مع فرادى الدول الأعضاء أو مجموعات الدول الأعضاء، بناء على طلبها. وأجرت مشاورات مع صندوق الأمم المتحدة للسكان طوال مراحل هذه العملية والتمست آراء كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة ومنظمات دولية ومنظمات غير حكومية. وقامت الأمانة أيضا باستعراض طرق العمل التي تستخدمها اللجان الفنية الأخرى.

١٧ - وقد أعدت هذه المذكرة جنبا إلى جنب مع تقرير الأمين العام المعنون "المعالم الرئيسية لعملية المتابعة والاستعراض على الصعيد العالمي بشكل متسق وناجع وشامل" (A/70/684)، وتم فيها الاسترشاد بالنتائج والتوصيات التي يتضمنها التقرير.

رابعاً - تنظيم وأساليب عمل اللجنة في المستقبل

١٨ - قسمت المواضيع الواجب النظر فيها إلى خمس فئات. تتعلق الفئة الأولى من المسائل بالموضوع الخاص المختار لكل دورة من دورات اللجنة وبتحديد الترتيب الزمني للنظر في المواضيع في إطار برنامج عمل متعدد السنوات. وتشمل الفئة الثانية المسائل المتصلة بتنظيم أعمال الدورة، بما في ذلك جدول الأعمال ووضع الجدول الزمني للجلسات العامة والمشاورات غير الرسمية. وتتعلق الفئة الثالثة من المواضيع بتقارير الأمين العام المعدة للدورة، التي تشكل المدخلات الفنية الرئيسية لمداولات اللجنة. وتتعلق الفئة الرابعة بالوثيقة الختامية للدورة والمسائل ذات الصلة، بما في ذلك التقرير الذي يقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي. أما الفئة الخامسة، فتتعلق بمشاركة مختلف أصحاب المصلحة في الدورة. ويستعرض كل فرع من الفروع الواردة أدناه الممارسات المتبعة حالياً ويلخص النتائج التي توصلت إليها العملية التشاورية، وانبثقت عن ذلك مجموعة من التوصيات.

ألف - المواضيع الخاصة وبرنامج العمل المتعددة السنوات

اختيار المواضيع الخاصة

١٩ - من أجل تقييم التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي، قررت اللجنة في عام ١٩٩٥ أن تعتمد برنامج عمل متعدد السنوات يكون مواضيعي المنحى ومرتباً حسب الأولويات، يتوج بعملية استعراض وتقييم خمسية في عام ١٩٩٩. وفي عام ١٩٩٥، اعتمدت اللجنة برنامج عمل رباعي السنوات، إذ اختارت المواضيع الخاصة لدوراتها السنوية لأعوام ١٩٩٦ و ١٩٩٧ و ١٩٩٨ و ١٩٩٩ (انظر مرفق هذا التقرير). وأيد المجلس الاقتصادي والاجتماعي هذا القرار لاحقاً في قراره ٥٥/١٩٩٥.

٢٠ - ووضعت برامج العمل اللاحقة وفقاً لإطار زمني أقصر. ففي عام ١٩٩٨، اعتمدت اللجنة موضوعها لعام واحد، وهو عام ٢٠٠٠، وكررت الممارسة نفسها في عام ١٩٩٩، فاعتمدت موضوعها لعام ٢٠٠١. وفي عام ٢٠٠٠، أعادت اللجنة التأكيد على قرارها السابق بشأن موضوع عام ٢٠٠١ واختارت موضوعين خاصين لعامين لاحقين، وبذلك تكون عملياً قد وضعت برنامج عمل لثلاث أعوام. وبعد ذلك، بدأت اللجنة تحدد مسبقاً مواضيعها الخاصة لعامين لاحقين، وأكدت هذه الممارسة في قرارها ١/٢٠٠٦. غير أنه منذ عام ٢٠١٤، لم تستطع اللجنة أن تستمر في التخطيط لعامين لاحقين عند اختيارها لمواضيعها الخاصة، لأن الجمعية العامة، في قرارها ١/٦٨، أعربت عن توقعها بأن يكون الموضوع الخاص للجنة متسقاً مع الموضوع السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

٢١ - وقد دأبت اللجنة، بصفة دورية، على إجراء استعراضات وتقييمات شاملة لتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي والإجراءات الأساسية لمواصلة تنفيذه. وكانت الاستعراضات الشاملة هي موضوع عمل اللجنة في أعوام ٢٠٠٤ و ٢٠٠٩ و ٢٠١٤، حسبما يتجلى في المواضيع الخاصة المعتمدة لتلك الأعوام. وأكدت اللجنة، في مقررها ٢/٢٠٠٥، على ضرورة إجراء هذه الاستعراضات الدورية.

٢٢ - وخلال عملية التشاور، أعربت الدول الأعضاء عن دعمهما المتواصل لاختيار موضوع خاص يستند أساساً إلى برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. فعلى سبيل المثال، أظهر ٣٤ رداً على الاستبيان، من أصل ٣٧ رداً، تأييد تلك الدول لهذه الممارسة القائمة. وأظهرت غالبية الردود، أي ٢٨ من أصل ٣٧ رداً، أن الدول تحبذ الإبقاء على الممارسة الحالية المتمثلة في اعتماد موضوع خاص وإعداد وثيقة ختامية متفاوض عليها لكل دورة سنوية. وأيدت ثمانية ردود فكرة أن تغطي الدورة مدة عامين، أي أن انعقد اجتماع اللجنة سنوياً، على أن يجري اختيار الموضوع الخاص والنظر في مشروع الاقتراح المطروح بشأن القرار المتعلق بالموضوع مرة كل عامين.

٢٣ - وأظهرت كيانات الأمم المتحدة أو المنظمات الدولية التي أجابت على الأسئلة المتعلقة بأساليب العمل، وعددها ٤ كيانات أو منظمات، اتفاقاً عاماً على وجوب أن يظل تركيز اللجنة الأساسي منصفاً على استعراض برنامج عمل المؤتمر ومتابعته على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي. ويمكن للجنة، في سياق خطة عام ٢٠٣٠، أن تبرز الكيفية التي يمكن بها للتقدم في تنفيذ برنامج العمل أن يساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٢٤ - واتفقت بعض المنظمات غير الحكومية التي أجابت على مجموعة مشاهة من الأسئلة على أن الاضطلاع بمتابعة برنامج عمل المؤتمر الدولي واستعراضه ينبغي أن يظل هو الدور الرئيسي للجنة. وأشارت عدة منظمات إلى أن الموضوع الخاص لا بد أن يكون محدداً وملائماً بالقدر الكافي من أجل تسهيل إجراء مناقشات مركزة. ويمكن أن تتوافر، في هذا الصدد، إرشادات إضافية بشأن اختيار المواضيع الخاصة لدورات اللجنة المقبلة في تقرير الأمين العام (A/69/62)، الذي يوفر إطاراً لإجراءات متابعة برنامج عمل المؤتمر لما بعد عام ٢٠١٤.

٢٥ - وقد ترغب اللجنة، عند البت في تنظيم أعمالها في المستقبل، في أن تكرر الممارسة التي اتبعتها في عام ١٩٩٥ عندما اختارت مواضيعها الخاصة لمدة أربع سنوات، فوضعت بذلك برنامج عمل متوازن متعدد السنوات يعكس النطاق الموضوعي الذي يغطيه برنامج العمل. ويمكن أيضاً لتحديد برنامج عمل متعدد السنوات أن يساعد اللجنة في تنظيم أعمالها، وهو ما من شأنه أن يعزز جودة تلك الأعمال وكفاءتها، على حد سواء. وستكون

دورة التخطيط الرباعية السنوات متسقة مع الدورة الزمنية للاجتماعات والاستعراضات التي ينظمها المنتدى السياسي الرفيع المستوى بشأن خطة عام ٢٠٣٠.

الاتساق بين المواضيع

٢٦ - قررت الجمعية العامة، في قرارها ١/٦٨، أن يقوم المجلس الاقتصادي والاجتماعي بدعوة اللجان الفنية والهيئات الأخرى إلى الإسهام في عمل المجلس "بما يتسق مع الموضوع المتفق عليه" لدورته. وفي القرار ١/٧٠، قررت الجمعية العامة أن تكون عمليات استعراض التقدم المحرز بشأن أهداف التنمية المستدامة التي تضطلع بها اللجان الفنية متسقة، حيثما أمكن، مع دورة المنتدى السياسي الرفيع المستوى.

٢٧ - وقد كان الافتراض السائد عموماً هو أن اختيار الموضوع السنوي للمجلس ينبغي أن يسبق البت في اختيار الموضوع الخاص للجنة. غير أن ذلك النهج يحد من الخيارات المتاحة للجنة، ولا سيما فيما يتعلق باعتماد برنامج عمل متعدد السنوات. وثمة نهج بديل يوفر المزيد من المرونة، ألا وهو إتاحة إمكانية اختيار الموضوع الخاص للجنة قبل معرفة الموضوع السنوي للمجلس ثم تعديل عمل اللجنة بشأن موضوعها الخاص بما يتسق مع الموضوع السنوي للمجلس بمجرد معرفته. ويمكن لهذا النهج أن ينجح عملياً، وخاصةً إذا استمر المجلس في اختيار مواضيع عامة عريضة جداً أو مواضيع قائمة على مسائل شاملة. فعلى سبيل المثال، كان موضوع دورة المجلس لعام ٢٠١٦ هو: "تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥: الانتقال من قطع الالتزامات إلى تحقيق النتائج". وكان من الممكن أن تُصاغ أعمال اللجنة بشأن طائفة واسعة من المواضيع الخاصة على نحو يتسق مع هذا الموضوع العام.

باء - تنظيم الأعمال

بنود جدول الأعمال

٢٨ - تُستخلص العناصر الرئيسية لجدول أعمال اللجنة من النظام الداخلي للجان الفنية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي؛ أو من قرار الجمعية العامة ١٢٨/٤٩ و ١٦/٦١؛ أو من مرفق تقرير اللجنة عن دورتها الثامنة والعشرين المعقودة في عام ١٩٩٥ (E/1995/27-E/CN.9/1995/8).

٢٩ - وفي السنوات الأخيرة، كان جدول أعمال الدورة يتضمن عموماً البنود التالية:

١ - انتخاب أعضاء المكتب

٢ - إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى

- ٣ - اتخاذ إجراءات لمواصلة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية
- ٤ - مناقشة عامة بشأن الخبرة الوطنية في المسائل السكانية [الموضوع الخاص]
- ٥ - مناقشة عامة بشأن إسهام مسائل السكان والتنمية في موضوع المجلس الاقتصادي والاجتماعي في [العام] [الموضوع السنوي للمجلس]
- ٦ - تنفيذ البرامج وبرنامج العمل المقبل للأمانة العامة في مجال السكان
- ٧ - جدول الأعمال المؤقت للدورة [المقبلة] للجنة
- ٨ - اعتماد تقرير اللجنة عن دورها [الحالية]

٣٠ - ورغم أن الموضوع الخاص عادةً ما يذكر فقط في عنوان البند المتعلق بالخبرة الوطنية، فإن تقارير الأمين العام المتعلقة بهذا الموضوع، أو المتعلقة بالبرامج السكانية المركزة على الموضوع، دائماً ما تُعرض تحت البند المتعلق بالتنفيذ. وبموجب القول إن كلا البندين له تركيز مواضيعي، ويولى التركيز في البند الأول للمنظورين العالمي والإقليمي وفي البند الثاني للمنظور الوطني.

٣١ - وأعربت الدول الأعضاء خلال العملية التشاورية عن رأي مشترك مفاده أن استعراض خطة عام ٢٠٣٠ ينبغي أن يتم بطريقة متكاملة في سياق متابعة برنامج عمل المؤتمر الدولي. وسادت وجهة النظر هذه أيضاً فيما قدمته الدول الأعضاء من مدخلات في إعداد تقرير الأمين العام عن المتابعة والاستعراض على الصعيد العالمي (A/70/648). كذلك، ذكرت الدول الأعضاء أنه ينبغي للجنة أن تدعم عمل المنتدى السياسي الرفيع المستوى وتكمّله، وأنه ينبغي تفادي أي ازدواجية.

٣٢ - وأظهر حوالي ثلاثة أرباع الدول الأعضاء التي أجابت على الاستبيان، أي ٢٧ من أصل ٣٧ دولة، تفضيلاً لاستعراض برنامج العمل وخطة عام ٢٠٣٠ معاً ومتابعتها بشكل متكامل في إطار المناقشة المتعلقة بالموضوع الخاص. وحذت إحدى عشرة دولة عضو من الدول التي أجابت على الاستبيان أن يضاف بند مستقل إلى جدول الأعمال يخصص للنظر في المواضيع المتعلقة بالسكان ضمن أهداف التنمية المستدامة. وبينما فضلت بعض المنظمات غير الحكومية إجراء استعراض متكامل لبرنامج العمل وخطة عام ٢٠٣٠، أوصت منظمات أخرى بإضافة بند مستقل مكرس لكل منهما في جدول الأعمال.

٣٣ - وقد ترغب اللجنة في أن تواصل النظر في المنظورين العالمي والإقليمي في إطار أحد البندين والنظر بشكل مستقل في المنظورات الوطنية في إطار البند الآخر. ويمكن

أن يحتفظ البند ٣ من جدول الأعمال بالعنوان الذي ظل يحمله في السنوات الأخيرة (انظر الفقرة ٢٩ أعلاه) للتأكيد على أن برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لا يزال هو الأساس الذي تقوم عليه أعمال اللجنة. وفي ذلك السياق، يمكن التعامل مع استعراض أهداف التنمية المستدامة الذي يجري للإسهام في أعمال المنتدى السياسي الرفيع المستوى باعتباره بندا فرعيا منبثقا من البند ٣ من جدول الأعمال.

٣٤ - وقد ترغب اللجنة في إعادة النظر في البند ٥ من جدول الأعمال المتعلق بإسهام مسائل السكان والتنمية في الموضوع السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. فقد كان البند ٥ الحالي جزءا من محاولة لربط عمل اللجان الفنية بالاستعراض الوزاري السنوي للمجلس الذي انتهى في عام ٢٠١٥. ويبدو أن الاحتفاظ ببند مستقل مخصص لهذا الغرض يتعارض مع الهدف المتمثل في النظر في الموضوع السنوي للمجلس بشكل متكامل ضمن أعمال اللجنة. وفي الدورات المقبلة، يمكن مناقشة الموضوع السنوي للمجلس من حيث علاقته بالموضوع الخاص للجنة تحت البندين ٣ و ٤ من جدول الأعمال. غير أن اللجنة يمكنها أن تحتفظ عن طريق إدراج بند فرعي تحت البند ٣ من جدول الأعمال بالخيار الذي يتيح لها مناقشة مسألة الإسهامات التي تقدمها من خلال أعمالها إلى الموضوع السنوي للمجلس كمسألة قائمة بذاتها.

٣٥ - وقد ترغب اللجنة في الحصول على لمحة موجزة عن الاتجاهات السكانية العالمية في بداية كل دورة، ربما في إطار بند فرعي إضافي تحت البند ٣ من جدول الأعمال. وتتولى شعبة السكان تقديم هذه اللوحة العامة بالفعل في إطار البند ٦ من جدول الأعمال مرة كل سنتين، استنادا إلى تقرير الأمين العام عن الاتجاهات الديمغرافية في العالم الذي يعد كل سنتين. وفي الأعوام التي لا يُعدّ فيها التقرير، قد ترغب اللجنة في دعوة شعبة السكان إلى تقديم عرض شفوي قصير، يبرز الاتجاهات الديمغرافية الرئيسية في إطار البند الفرعي نفسه من البند ٣ من جدول الأعمال.

٣٦ - واستنادا إلى الاعتبارات المذكورة أعلاه، من الممكن أن تُدرج في جدول أعمال اللجنة في الدورات المقبلة العناصر التالية:

- ١ - انتخاب أعضاء المكتب
 - ٢ - إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى
 - ٣ - اتخاذ إجراءات لمواصلة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية*:
- (أ) لمحة عامة عن الاتجاهات السكانية على الصعيد العالمي؛

- (ب) مناقشة عامة بشأن التنفيذ؛
- (ج) المساهمات المقدمة إلى استعراض أهداف التنمية المستدامة؛
- (د) المساهمات المقدمة لموضوع المجلس الاقتصادي والاجتماعي [لعام]**؛
- ٤ - مناقشة عامة بشأن الخبرة الوطنية في مسائل السكان والتنمية*
- ٥ - تنفيذ البرامج وبرنامج العمل المقبل للأمانة العامة في مجال السكان
- ٦ - جدول الأعمال المؤقت للدورة [المقبلة] للجنة
- ٧ - اعتماد تقرير اللجنة عن دورها [الحالية]

* ستركّز المناقشات التي تجري في إطار البندين ٣ و ٤ من جدول الأعمال على الموضوع الخاص للدورة [الحالية]، وهو [الموضوع الخاص].

** اختار المجلس الاقتصادي والاجتماعي [الموضوع السنوي] ليكون موضوعه السنوي [لعام].

المدة والتوقيت

- ٣٧ - منذ عام ١٩٩٦، تجتمع لجنة السكان والتنمية مرة في السنة، ويكون ذلك عادة لمدة خمسة أيام عمل، بما يتسق مع مقررها ١/١٩٩٥. وفي السنوات الأخيرة، بدأت اللجنة في إجراء مشاورات غير رسمية بشأن الوثيقة الختامية خلال الأسبوع الذي يسبق بدء الدورة العامة.
- ٣٨ - وفي حين أعربت الدول الأعضاء عن ارتياحها إزاء المدة الإجمالية للدورة العامة للجنة، فقد حذرت من إجراء مشاورات غير رسمية بالتوازي مع الجلسات العامة. وفي هذا الصدد، رحبت الدول الأعضاء بالجهود التي بُذلت خلال الدورة الثامنة والأربعين من أجل تفادي تضارب المواعيد المقررة، الأمر الذي سمح للوفود، ولا سيما الصغيرة منها، بحضور الجلسات العامة وال مشاورات غير الرسمية. واعتُبر التقليل إلى الحد الأدنى من التداخل بين الجداول الزمنية أمراً مهماً جداً بالنظر الصلات الموضوعية بين المداولات التي تجري في الجلسات العامة وتلك التي تجري في المشاورات غير الرسمية.
- ٣٩ - وتباينت آراء الدول الأعضاء بشأن طول مدة المشاورات غير الرسمية. وأعربت نسبة تقرب من ٦٠ في المائة من المحييين على الاستبيان، أي ٢٢ من أصل ٣٧ مجيب، تفضيلها لبدء المشاورات غير الرسمية خلال الأسبوع الذي يسبق الدورة العامة. ولكن بلدان أخرى قد حذرت من أن إعطاء وقت أكثر للمشاورات غير الرسمية قد لا يؤدي، في حد ذاته، إلى تسوية الخلافات المتعلقة بالمسائل التي يتعذر فيها توافق الآراء، أو إلى زيادة فرص تحقيق

النجاح. ولم تشر إلا ردود جهات قليلة، أي ٣ من أصل ٣٧ رداً، إلى تفضيل تلك الجهات لبدء المشاورات غير الرسمية قبل أسبوعين أو أكثر من افتتاح الدورة.

٤٠ - وطلبت بعض الدول الأعضاء توضيحاً للتكاليف المرتبطة بالممارسة التي بدأ أتباعها في السنوات الأخيرة، والتي تتمثل في بدء المشاورات غير الرسمية قبل بضعة أيام من افتتاح الدورة العامة. وحيث أن قاعات الاجتماع تُخصّص للمشاورات على أساس "القاعات المتاحة"، كما أنه لم يجر تقديم أي طلبات لتوفير الترجمة الشفوية، فإن هذه الممارسة لم تسفر عن أي تكاليف إضافية لخدمة المؤتمرات.

مسائل أخرى متصلة بتنظيم الأعمال

٤١ - أعربت عدة دول من الدول الأعضاء عن دعمها لإضافة جزء وزاري إلى الدورة السنوية للجنة من أجل تشجيع المشاركة السياسية الرفيعة المستوى وزيادة الاهتمام العام بالمسائل الحاسمة فيما يتعلق بالسكان والتنمية. ولكن وفوداً أخرى أشارت إلى أن الجزء الوزاري من شأنه أن يزيد العبء الواقع على الوفود الصغيرة، التي ستحتاج إلى دعم كبار موظفيها، فيما تقوم في الوقت نفسه بحضور الجلسات العامة والأنشطة الجانبية والمشاركة في المشاورات غير الرسمية.

٤٢ - وأعربت أكثر من ٨٠ في المائة من الدول الأعضاء في ردودها، أي ٣٠ من أصل ٣٧ رداً، عن دعمها لاستخدام العروض الوطنية وسيلة لاستعراض الأهداف الإنمائية للألفية ومتابعتها. ويمكن دعم هذه العروض بتقارير تعدّها الدول الأعضاء عن خيراقتها الوطنية.

٤٣ - واقترحت بعض الوفود أن تزيد اللجنة من تركيزها على المسائل الجديدة والناشئة، مما يتيح لها الاستجابة بشكل أفضل للمسائل التي تتطلب اهتماماً عاجلاً. ويمكن دعم هذه المداولات بورقات تُعدّها الأمانة العامة أو يعدّها خبراء خصيصاً لهذا الغرض. وحذّرت وفود أخرى من أن وجود بند في جدول الأعمال يتصل بالمسائل الجديدة أو الناشئة قد يؤدي إلى حصر التركيز في حالات الأزمات أو المسائل التي تعتبر مثيرة للجدل إلى درجة تحول دون النظر فيها بوصفها موضوعاً خاصاً.

٤٤ - ومن أجل تعزيز المضمون التقني للمناقشات الجارية في اللجنة، اقترحت بعض الدول الأعضاء عقد حلقات عمل أو اجتماعات جانبية مع أفرقة الخبراء، في حدود الموارد المتاحة، قبل انعقاد جلسات اللجنة.

جيم - الوثائق

٤٥ - دعت اللجنة في تقريرها عن دورتها الثامنة والعشرين المعقودة في عام ١٩٩٥ (E/1995/27-E/CN.9/1995/8) إلى إعداد التقارير التالية: (أ) تقرير سنوي عن رصد السكان في العالم، تنسقه شعبة السكان؛ (ب) تقرير للأمين العام عن رصد برامج السكان، ينسقه صندوق الأمم المتحدة للسكان؛ (ج) تقرير للأمين العام عن تدفق الموارد المالية المخصصة لتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي، ينسقه أيضا صندوق الأمم المتحدة للسكان؛ (د) تقرير للأمين العام عن التقدم المحرز في العمل في ميدان السكان لفترة السنتين ذات الصلة، تعدّه شعبة السكان؛ (هـ) مذكرة من الأمين العام بشأن برنامج العمل المقترح لفترة السنتين ذات الصلة، تعدّها شعبة السكان. كذلك اقترح المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ٢/١٩٩٦، أن يكرّس تقرير خاص للاتجاهات الديمغرافية العالمية تُعدّه شعبة السكان كل سنتين، بدءاً من عام ١٩٩٧، بالإضافة إلى دمج تلك الاتجاهات في التقرير المخصّص لرصد السكان في العالم.

٤٦ - وبالإضافة إلى التقارير المذكورة أعلاه المتعلقة بالمسائل الموضوعية، تتضمن وثائق الدورات السنوية للجنة وثائق مختلفة ذات طابع إجرائي، بما في ذلك جدول الأعمال المؤقت وتنظيم الأعمال وتقرير المكتب عن اجتماعاته المعقودة بين الدورتين. وتنظر هذه المذكرة فقط في التقارير الموضوعية المشار إليها في الفقرة السابقة.

٤٧ - وقد تغيّر مع مرور الزمن عنوان كل من التقريرين الأولين، على النحو المبين في جدول الأعمال المؤقت للدورة السنوية. فقد صارا في السنوات الأخيرة على النحو التالي: (أ) تقرير الأمين العام عن [الموضوع الخاص]؛ و (ب) تقرير الأمين العام عن رصد البرامج السكانية مع التركيز على [الموضوع الخاص]. وفي حين يعالج التقريران بعضاً من جوانب الموضوع الخاص، يقدّم التقرير الأول نظرة عامة عن الموضوع من منظور عالمي، بينما يتناول التقرير الثاني التحديات التشغيلية والبرنامجية التي تواجه التنفيذ على الصعيد الوطني من حيث صلة ذلك بالموضوع الخاص.

٤٨ - وخلال عملية التشاور، أعربت الدول الأعضاء عن ارتياحها للتقارير التي قدّمها الأمين العام والوثائق الأخرى التي أُعدّت للدورات السنوية للجنة. ومن أصل ردود ٣٧ دولة عضو على الاستبيان، أعربت ٢٩ دولة عن ارتياحها لتقرير الأمين العام عن الاتجاهات الديمغرافية في العالم؛ وأشارت ٢٦ دولة إلى رضاها عن التقارير المتصلة بالموضوع الخاص، وبرصد البرامج السكانية، وبعمل الأمانة العامة في ميدان السكان؛ وأعربت ٢٥ دولة عن ارتياحها للتقرير المتعلق بتدفق الموارد المالية.

٤٩ - وأوصت بعض الدول الأعضاء بأن تركز تقارير الأمين العام التي تعد للجنة على الثغرات في التنفيذ والدروس المستفادة وأن تشمل توصيات عملية لتوجيه المشاورات غير الرسمية التي تجري لاتخاذ قرار بشأن الموضوع الخاص. وشدد العديد من البلدان على ضرورة أن تتسم هذه التقارير بالتوازن والإنجاز وأن تستند إلى الأدلة. كذلك ينبغي أن تكمل مختلف التقارير بعضها البعض وأن تتلافى الازدواجية.

٥٠ - وأشارت ردود زهاء ٧٠ في المائة من الدول الأعضاء على الاستبيان، أي ٢٦ من أصل ٣٧ رداً، إلى ضرورة أن يكون استعراض أهداف التنمية المستدامة المتصلة بالسكان ومتابعتها جزءاً من التقارير المقدمة من الأمين العام، في حين أعرب في أقل من نصف الردود، أي ١٦ من أصل ٣٧ رداً، عن التأييد لفكرة إضافة تقرير للأمين العام يكرس لاستعراض خطة التنمية لعام ٢٠٣٠ ومتابعتها. ولكن العديد من الدول الأعضاء حذرت من أن إعداد تقريرين منفصلين، أحدهما عن استعراض خطة التنمية لعام ٢٠٣٠ ومتابعتها والآخر عن متابعة برنامج العمل وتنفيذه، يتعارض مع جدول الأعمال الموحد والمتكامل الذي ينبغي أن تسترشد به أعمال اللجنة في المستقبل.

٥١ - وفي معرض الرد على الأسئلة، أكدت ثلاثة من أربعة كيانات تابعة للأمم المتحدة أو منظمات دولية أهمية إدراج المساهمات المقدمة من منظومة الأمم المتحدة في تقارير الأمين العام. وأشار إلى أن دعوة طائفة عريضة من كيانات منظومة الأمم المتحدة ومن الشركاء الرئيسيين الآخرين إلى الإسهام ستكفل احتواء هذه التقارير على معارف مجموعة متنوعة وواسعة من أصحاب المصلحة ووجهات نظرها، مع توسيع نطاق مداولات اللجنة.

دال - الوثائق الختامية وتقديم التقارير

٥٢ - قررت اللجنة، في قرارها ١/٢٠٠٦ المتعلق بأساليب العمل، أن تتضمن الوثائق الختامية المنبثقة عن المناقشات التي تجريها اللجنة، بما في ذلك المناقشات المتعلقة بالموضوع الخاص، حيثما أمكن وعند الاقتضاء، توصيات موضوعية لتعزيز تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي والإجراءات الأساسية لمواصلة تنفيذه. وفي الممارسة العملية، تُصاغ توصيات اللجنة بشأن الموضوع الخاص أو المواضيع الأخرى في شكل وثيقة ختامية متفاوض عليها. وتُدرج الوثيقة الختامية ضمن التقرير المرسل إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بعد اختتام الدورة.

٥٣ - وتنص المادة ٣٧ من النظام الداخلي على أن تقدم اللجنة إلى المجلس تقريراً عن أعمال كل دورة من دوراتها. وينبغي أن يتضمن التقرير موجزاً مقتضياً للتوصيات وبياناً بالمسائل التي تتطلب من المجلس اتخاذ إجراء بشأنها، وينبغي للجنة أن تضع توصياتها

وقرارها، بالقدر الممكن عمليا، في شكل مشاريع تعرض على المجلس للموافقة. وقد دعت الجمعية العامة في عام ٢٠١٣، قرارها ١/٦٨، الهيئات الفرعية إلى تضمين تقاريرها موجزا تنفيذيا بالاستنتاجات والتوصيات والمسائل التي قد تستلزم من المجلس الانتباه إليها و/أو اتخاذ إجراءات بشأنها.

٥٤ - وبعد عرض الجزء الإجرائي من مشروع التقرير على اللجنة خلال الجلسة الختامية من الدورة السنوية، عادة ما تعتمد اللجنة مشروع التقرير وتعهد إلى المقرر بأن يضعه في صيغته النهائية بدعم من الأمانة العامة. ويمكن للجنة على النحو ذاته أن تأذن للرئيس بأن يعد موجزا تنفيذيا للمداولات الموضوعية للدورة، يصبح جزءا من التقرير، وذلك دون المساس بالوثيقة الختامية المتفاوض عليها.

٥٥ - ويورد تقرير اللجنة المقدم إلى المجلس معلومات وقائية في معظمها متعلقة بالدورة، بما في ذلك تنظيم أعمالها وقرارها الإجرائية التي تشمل انتخاب أعضاء المكتب، وقائمة المتكلمين لكل بند من بنود جدول الأعمال. ويتألف أساسا مضمون الدورة الوارد في التقرير من وثيقة ختامية متفاوض عليها بشأن الموضوع الخاص، إن وجدت، وملخصات موجزة للكلمات الرئيسية وحلقات نقاش وموجزات لتقارير الأمين العام التي قدمت إلى اللجنة. ونادرا ما يشتمل التقرير على إسهامات فنية للدول الأعضاء بخلاف ما يرد منها في القرارات والمقررات التي تعتمدها اللجنة. وخلال الدورة الثامنة والأربعين المنعقدة في عام ٢٠١٥، عندما لم تتوصل الدول الأعضاء إلى توافق في الآراء بشأن مشروع قرار يتعلق بالموضوع الخاص، أذنت اللجنة للرئيسة بأن تدرج في التقرير موجزا للمناقشات التي جرت بشأن الوثيقة الختامية المقترحة.

٥٦ - ويقدم الرئيس التقرير النهائي إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي خلال جلسة التنسيق والإدارة. وقبل عام ٢٠١٥، كان الرئيس المنتخب حديثا للدورة التالية هو الذي يتولى تقديم ذلك التقرير. وفي عام ٢٠١٥، قرر المكتب أن يقدم التقرير رئيس الدورة التي اختتمت مؤخرا، وذلك لكفالة أن يقدم كل رئيس إلى المجلس التقرير المتعلق بالدورة التي تولى رئاستها.

٥٧ - وأعربت معظم الدول الأعضاء، خلال جميع مراحل عملية التشاور، عن تأييدها لاستمرار الممارسة الحالية المتمثلة في النظر في كل سنة في مشاريع المقترحات المتعلقة بوضع قرار بشأن الموضوع الخاص. وأعربت نسبة ٨٠ في المائة من الدول الأعضاء التي أجابت على الاستبيان، أي ٢٩ من أصل ٣٧ دولة، عن تأييدها لإصدار وثيقة ختامية متفاوض عليها في كل دورة سنوية. ومن بين الحجج التي طرحها المؤيدون أن القرار، رغم أنه

غير ملزم، إنما يساهم في صنع السياسات على الصعيد القطري، ويشكل مصدرا تسترشد به المناقشات الدولية الأخرى، كما أنه يبرهن على وجود الالتزام السياسي. وعند مواصلة الممارسة المتمثلة في اتخاذ قرار بشأن الموضوع الخاص، ستظل أعمال اللجنة عملية المنحى ووثيقة الصلة بالسياسات العامة.

٥٨ - وأكدت بعض المنظمات غير الحكومية، فضلا عن ذلك، أن المفاوضات عنصر رئيسي من عناصر عمل اللجنة، وأنها في غاية الأهمية من أجل صون الالتزام السياسي من جانب الدول الأعضاء بالتنفيذ الكامل لبرنامج عمل المؤتمر الدولي وتعزيز ذلك الالتزام.

٥٩ - وأشارت بعض الدول الأعضاء إلى أن النظام الداخلي يتضمن أحكاما تسمح لأعضاء اللجنة بالتصويت أو الإعراب عن تحفظات بشأن أجزاء محددة من القرار، إذا تعذر تحقيق توافق في الآراء بشأن مجمله. والواقع أن الدول الأعضاء قد استفادت في كثير من الأحيان من حقها في الإدلاء ببيانات شفوية قبل أو بعد اعتماد وثيقة ختامية متفاوض عليها. وترد هذه التحفظات في التقرير المتعلق بالدورة كما يجري نشرها على الموقع الشبكي للجنة.

٦٠ - وأعربت عدة دول أعضاء من الدول التي أجابت على الاستبيان، أي ١٤ من أصل ٣٧ دولة، عن تأييدها لأن يشكل الموجز الذي يعده الرئيس وثيقة ختامية لمداولات اللجنة بشأن الموضوع الخاص، في حين اعترضت على ذلك ١٤ دولة أخرى. ولاحظت الدول الأعضاء المؤيدة لموجز الرئيس أن تلك الوثيقة الختامية تتيح الفرصة للتفكير المتعمق والتقييم، وأنها مناسبة تماما من أجل تحديد الثغرات في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي ومتابعته. ورأى المعارضون أن عملية إعداد موجز الرئيس تفتقر إلى الشفافية، وأن الوثيقة الناتجة لا تحمل نفس وزن وثيقة ختامية متفاوض عليها.

٦١ - وكثيرا ما تتخذ الوثيقة الختامية لمؤتمر أو اجتماع حكومي دولي شكل موجز يعده الرئيس عندما يتعذر وضع وثيقة متفاوض عليها. ومع ذلك، فإن الآيتين غير متعارضتين. فعلى سبيل المثال، يشكل موجز الرئيس، عملا بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٦/٢٠١٥ المتعلق بتنظيم وأساليب عمل لجنة وضع المرأة في المستقبل، الوثيقة الختامية للمناقشات المتعلقة بموضوع الاستعراض وغير ذلك من المواضيع، ولكن ليس المناقشات المتعلقة بالموضوع ذي الأولوية للدورة. فهذه الموجزات تقدم معلومات قيمة عن مداولات اللجنة، وتكمل الوثيقة الختامية المتفاوض عليها بشأن الموضوع ذي الأولوية، لكنها لا تغني عنها.

٦٢ - ووفقا للقرار ١/٦٨، قد ترغب اللجنة، دون المساس بالوثيقة الختامية المتفاوض عليها، في أن تدرج موجزا تنفيذيا في تقريرها المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ويمكن أن يقدم الموجز التنفيذي مدخلات إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى دعما

للاستعراضات المواضيعية التي يجريها لأهداف التنمية المستدامة. ووفقا للممارسة المتبعة في لجنة وضع المرأة، يمكن إعداد الموجز التنفيذي تحت إشراف الرئيس، بالتشاور مع المجموعات الإقليمية من خلال أعضاء المكتب.

٦٣ - وخلال عملية التشاور، أعربت الدول الأعضاء عن ارتياحها لممارسة الرئيس المتمثلة في تعميم مشاريع القرارات والمقررات قبل بدء المشاورات غير الرسمية بوقت كاف، وطلبت الاستمرار في هذه الممارسة.

هاء - المشاركون والأدوار والمسؤوليات

٦٤ - وفقا لمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣٢٠/١٩٩٥، تتألف عضوية اللجنة من ٤٧ دولة عضوا، بما في ذلك ١٢ من الدول الأفريقية و ١١ من الدول الآسيوية و ٥ من دول أوروبا الشرقية و ٩ من دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي و ١٠ من دول أوروبا الغربية ودول أخرى. وفي القرار ٥٥/١٩٩٥ المتعلق بتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي، قرر المجلس أن تكون لدى الممثلين الحكوميين الذين تجري تسميتهم للعمل في اللجنة الخلفية المطلوبة في مجالي السكان والتنمية. وفي القرار ١/٢٠٠٦، دعت اللجنة الدول الأعضاء إلى النظر في ضم الخبراء التقنيين في مسائل السكان والتنمية إلى وفودها.

٦٥ - ويكلف مكتب اللجنة بتخطيط الدورة السنوية للجنة، وتقديم مقترحات بشأن برنامج عملها. ومنذ عام ١٩٦٧، يتألف المكتب من خمسة أشخاص، واحد من كل من المجموعات الإقليمية الخمس. ووفقا للمقرر ٢/٢٠٠٤، تنتخب اللجنة أعضاء مكتب الدورة فور اختتام الدورة السابقة. وتتسم هذه الممارسة بمزية السماح للمكتب الجديد بالإشراف على الأعمال التحضيرية للجنة خلال الفترة الفاصلة بين الدورات. وتمشيا مع مقرري اللجنة ٢/٢٠٠٤ و ٢/٢٠٠٥، يتم التناوب على دور الرئيس فيما بين المجموعات الإقليمية الخمس.

٦٦ - وفي المقرر ١/١٩٩٥، قررت اللجنة أن مسؤولية تقديم الخدمات إلى اللجنة تقع على عاتق وكيل الأمين العام للإدارة السابقة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وهي الإدارة الأم لشعبة السكان. وأشارت إلى أن شعبة السكان هي الهيئة المختصة برصد وتقييم المجموعة الواسعة من المجالات التي يغطيها برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وعلاوة على ذلك، تم التأكيد على دور اللجنة بصفتها هيئة إدارة شعبة السكان (انظر E/1995/27-E/CN.9/1995/8، المرفق الأول).

٦٧ - وبينما تقر اللجنة بدور الأمانة الذي تضطلع به الإدارة وشعبة السكان التابعة لها، فقد سلّمت، في مقررها ١/١٩٩٥، بأن هيئات الأمم المتحدة الأخرى، ومن بينها اللجان

الإقليمية والوكالات، تضطلع بالدور الرائد في المجالات البالغة الأهمية ذات العلاقة بتنفيذ برنامج العمل على الصعد الوطني والإقليمي والبرنامجي، وينبغي أن يسند إليها القدر المناسب من المسؤولية عن توفير المعلومات ذات الصلة لتمكين اللجنة من إصدار أحكام مستنيرة بشأن التقدم المحرز. ومن الضروري في هذا الصدد أن يتعاون صندوق الأمم المتحدة للسكان على وجه الخصوص مع شعبة السكان تعاوناً وثيقاً.

٦٨ - وفي القرار ١٩٩٥/٥٥، دعا المجلس الاقتصادي والاجتماعي الإدارة والمنظمات والهيئات الأخرى ذات الصلة، ولا سيما صندوق الأمم المتحدة للسكان، إلى العمل معاً عن كثب في إعداد التقارير للجنة. ويشارك الصندوق بصفة مراقب في اجتماعات المكتب، بالإضافة إلى إعداد تقريرين مقدمين من الأمين العام للدورة السنوية للجنة.

٦٩ - وتوفر إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات الدعم التقني للجنة في مجال إدارة الاجتماعات والوثائق. ويتولى أمين اللجنة، المعين من الإدارة، تقديم المشورة إلى المكتب وأعضاء اللجنة بشأن الإجراءات، ويكفل حسن سير الدورة على أساس النظام الداخلي.

٧٠ - وشجعت اللجنة، في مقررها ٢/٢٠٠٥، اللجان الإقليمية للأمم المتحدة على أن تسعى في تخطيط أنشطتها إلى المساهمة في أعمال اللجنة. وينبغي عليها في سياق ذلك أن تتعاون، حسب الاقتضاء، مع المنظمات الحكومية الدولية الإقليمية أو دون الإقليمية الأخرى ومع الكيانات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة. ومنذ عام ١٩٩٥، تشارك اللجان الإقليمية بانتظام في الدورات السنوية للجنة، وتقدم بيانات أثناء النظر في بنود جدول الأعمال المتعلقة بتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي، أو بالخبرات الوطنية في المسائل السكانية، أو العمل الذي تضطلع به الأمانة العامة في ميدان السكان.

٧١ - ودأبت اللجنة، على مر السنين، على دعوة الخبراء كمتكلمين رئيسيين ومحاورين في حلقات النقاش. وفي المقرر ٢/٢٠٠٥، قررت اللجنة التشجيع على زيادة تبادل الخبرات الوطنية والإقليمية والدولية عن طريق إقامة حوارات مركزة وتفاعلية فيما بين الخبراء والممارسين. وفي القرار ١/٢٠٠٦، اقترحت اللجنة الاستعانة بمتكلمين رئيسيين وخبراء في مجال الموضوع الخاص من أجل التصدي للتحديات التي تعترض تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي.

٧٢ - وفي المقرر ١/١٩٩٥، شجعت اللجنة مشاركة المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات المالية الدولية، وذكرت أنه ينبغي توجيه الدعوة إليها للمشاركة في رصد برنامج عمل المؤتمر الدولي وتقييمه إلى أقصى حد ممكن. وفي القرار ٣١/١٩٩٦، نص المجلس الاقتصادي والاجتماعي على أنه يجوز للمنظمات غير الحكومية التي مُنحت المركز الاستشاري العام أو الخاص أن تشارك بصفتها من المراقبين في الجلسات

العامّة للجان الفنيّة. ويجوز أن تقدّم هذه المنظّمات بيانات خطيّة ذات صلة بأعمال لجنة السكان والتنمية، ويجري إدراج البيانات العشرين الأولى التي تتلقاها الأمانة العامّة ضمن الوثائق الرسميّة للدورة. ويجوز لهذه المنظّمات أيضاً أن تدلي ببيانات شفوية أثناء الدورة، إذا سمح الوقت بذلك.

٧٣ - وأكدت الدول الأعضاء، في ردودها على الاستبيان، على الدور الحاسم للمكتب، الذي يعدّ الدورات السنوية للجنة، بما يشمل الجلسات العامّة والمشاورات غير الرسميّة. واعتبرت المشاركة النشطة لجميع المجموعات الإقليمية الخمس قبل الدورة السنوية وفي أثنائها وبعدها أمراً مهماً في النهوض بالمناقشة المتعلقة بمتابعة برنامج عمل المؤتمر الدولي وتنفيذه، وستكون تلك المشاركة ضرورية أيضاً في المساهمة التي تقدمها اللجنة في الاستعراضات المواضيعية لأهداف التنمية المستدامة.

٧٤ - وأعرب نحو ثلثي الدول الأعضاء التي أجابت على الاستبيان عن رضاها عن مشاركة متكلمين رئيسيين ومحاورين في الدورات الأخيرة للجنة. وحثت بعض الدول الأعضاء على أن تتخذ هذه الوقائع طابعاً تحاورياً، وعلى إشراك أصحاب مصلحة متعددين وشباب وفتيات مهتمة أخرى.

٧٥ - وجبّ ما يقرب من ثلثي الدول الأعضاء فكرة تعزيز المضمون التقني للمداولات التي تجري في إطار اللجنة، بطرق منها زيادة مشاركة اللجان الإقليمية والمكاتب القطرية لصندوق الأمم المتحدة للسكان. ورحب العديد من الدول الأعضاء بزيادة عدد المشاركين من الخبراء التقنيين، الذين يمكن أن يشاركوا ضمن الوفود الوطنية. وأعرب أيضاً عن تأييد لفكرة زيادة المشاركين من الوزارات الوطنية، واللجان الفنيّة الأخرى، وكيانات الأمم المتحدة المعنية، والمجتمع المدني.

٧٦ - وأعربت أغلبية الدول الأعضاء التي أجابت على الاستبيان، أي ٢٨ من أصل ٣٧ دولة، عن تأييدها للعمل بالممارسة المتمثلة في دعوة ممثلي المجتمع المدني إلى أخذ الكلمة، إذا سمح الوقت بذلك، بعد إلقاء ممثلي الدول الأعضاء والمراقبين كلماتهم أثناء النظر في بنود جدول الأعمال ذات الصلة. وأعربت ٢٠ من الدول الأعضاء التي أجابت على الاستبيان عن تأييدها لتنظيم حلقات تحاورية يشارك فيها ممثلون للمجتمع المدني. وأيد ما يزيد على نصف الدول الأعضاء التي أجابت على الاستبيان، أي ٢٠ من أصل ٣٧ دولة، فكرة تنظيم أيام غير رسميّة مخصصة للمجتمع المدني قبل انعقاد الدورات، وتقديم تقارير عن هذه الفعاليات خلال الدورات. وأشارت بعض الدول الأعضاء تحديداً إلى ضرورة تنظيم هذه الفعاليات باستخدام الموارد المتاحة والمنابر المكرسة لمشاركة المجتمع المدني.

٧٧ - وأعربت ثلاثة من كيانات الأمم المتحدة أو المنظمات الدولية التي أجابت على الاستبيان، وعددها ٤ كيانات أو منظمات، عن إيلائها أهمية بالغة للمشاركة في الدورة السنوية للجنة. وتشمل الآليات المتاحة للمشاركة تقديم بيانات شفوية أو خطية في إطار بنود جدول الأعمال ذات الصلة، والمشاركة في حلقات النقاش والمناسبات الجانبية. واقترح أحد الكيانات تعزيز مشاركة الهيئات أو المنتديات الأخرى المتعددة الأطراف، لأن توسعها المساهمة بخبرات وآراء متعمقة في المناقشات التي تجريها اللجنة.

٧٨ - وحثت بعض المنظمات غير الحكومية الدول الأعضاء على إشراك ممثلي المجتمع المدني في وفودها الوطنية، وأوصت كذلك بإشراكهم في أفرقة الخبراء.

خامسا - التوصيات

٧٩ - تتواصل المناقشات داخل الجمعية العامة بشأن أساليب عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمنتدى السياسي الرفيع المستوى في سياق خطة التنمية لعام ٢٠٣٠، وعلى الأخص فيما يتعلق باختيار المواضيع السنوية وتحديد الدورات الممتدة على عدة سنوات لإجراء الاستعراضات المواضيعية لأهداف التنمية المستدامة. وقد تحتاج التوصيات المقدمة أدناه إلى إعادة النظر فيها عندما ينتهي المجلس والجمعية العامة من عملهما بشأن هذه المسائل.

ألف - المواضيع الخاصة وبرنامج العمل المتعدد السنوات

٨٠ - قد ترغب اللجنة في أن تواصل العمل بالممارسة الحالية المتمثلة في اختيار موضوع خاص لكل دورة من دوراتها السنوية، بالاستناد أساسا إلى برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والإجراءات الأساسية المحددة لمواصلة تنفيذه، مع مراعاة ما يرد في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ من عناصر ذات صلة بمسائل السكان والتنمية. وينبغي أن تتضمن المناقشة المتعلقة بالموضوع الخاص استعراض ومتابعة الأجزاء المعنية من برنامج العمل والعناصر ذات الصلة من خطة التنمية لعام ٢٠٣٠، على أن تتناولهما بطريقة موحدة ومتكاملة ضمن نقاش واحد.

٨١ - وينبغي للجنة أن تختار الموضوع الخاص لدورتها السنوية في إطار برنامج عمل متعدد السنوات. وينبغي أن تجسد المواضيع المختارة على مدى السنوات اتساع نطاق برنامج عمل المؤتمر الدولي. ومراعاة لعمل المنتدى السياسي الرفيع المستوى على أساس دورات يمتد كل منها لأربع سنوات، قد ترغب اللجنة في أن تعتمد برنامج

عمل مدته أربع سنوات يصمم بحيث يغطي بشكل متكامل على مدى أربع سنوات المواضيع المحورية التي يشتمل عليها برنامج عمل المؤتمر الدولي، والأهداف والغايات ذات الصلة المدرجة في خطة التنمية لعام ٢٠٣٠.

٨٢ - وينبغي أن يجري النظر في إطار المناقشة المتعلقة بالموضوع الخاص في كيفية الإسراع بتنفيذ برنامج عمل الدولي، وسبل إسهام التنفيذ في تحقيق أهداف التنمية المستدامة والعكس بالعكس. وينبغي أن تسعى اللجنة إلى تقديم الإرشادات إلى الدول الأعضاء بشأن التدابير اللازمة لتحقيق أهداف برنامج العمل، والأهداف والغايات الواردة في خطة التنمية لعام ٢٠٣٠، التي لها أوثق الصلة بعمل اللجنة.

باء - تنظيم الأعمال

٨٣ - ينبغي أن تواصل اللجنة العمل بالممارسة التي تتبعها والمتمثلة في إدراج بندين في جدول الأعمال مكرسين للنظر في الموضوع الخاص. ويشمل البند الأول إجراء مناقشة عامة بشأن الموضوع، مع التركيز على الإجراءات اللازمة لمواصلة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني. أما البند الثاني، فيتمثل في إجراء مناقشة عامة بشأن الخبرات الوطنية المتعلقة بمسائل السكان والتنمية. وستشكل مناقشة الموضوع الخاص في سياق هذين البندين مصدر الإسهام الرئيسي الذي تقدمه اللجنة لدعم الاستعراضات المواضيعية التي تجرى في إطار المنتدى السياسي الرفيع المستوى للتقدم الذي تم إحرازه.

٨٤ - وقد ترغب اللجنة في أن تُدرج ضمن بند جدول الأعمال المتعلق بتنفيذ برنامج العمل بنداً فرعياً مكرساً لإجراء استعراض للاتجاهات السكانية في العالم. ويُقدم تقرير الأمين العام عن الاتجاهات الديمغرافية في العالم في إطار هذا البند الفرعي.

٨٥ - وينبغي أن تواصل اللجنة الممارسة التي تتبعها والمتمثلة في دعوة الخبراء والممارسين إلى أن يقدموا، من خلال الإدلاء بكلمات رئيسية والمشاركة في حلقات النقاش، معلومات يُستشهد بها في المداولات التي تُجرى أثناء الدورات السنوية، والتي ينبغي أن تتخذ طابعاً تحاورياً وأن يُشرك فيها ممثلو المجتمع المدني.

٨٦ - وينبغي للجنة أن تشجع الدول الأعضاء على تقديم عروض وطنية، بما فيها عروض عن التقدم الذي أحرزته في تنفيذ برنامج العمل وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وذلك في إطار المناقشة العامة التي تنظم بشأن الخبرات الوطنية المتعلقة بمسائل السكان والتنمية.

٨٧ - وينبغي أن يقترح المكتب شكلا لتنظيم الأعمال يسعى إلى التقليل إلى أدنى حد من تداخل أوقات الجلسات العامة وأوقات المشاورات غير الرسمية. وينبغي الإبلاغ في وقت مبكر عن العزم على عقد مشاورات غير رسمية قبل انعقاد الدورة العامة.

٨٨ - وقد ترغب اللجنة، تعزيزا للمضمون التقني لمداولاتها، في أن تطلب إلى الأمانة العامة أن تواصل، بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان وغيره من أصحاب المصلحة المعنيين، عقد اجتماعات للخبراء وإحاطات تقنية غير رسمية قبل انعقاد الدورة بشأن الموضوع الخاص المحدد.

جيم - الوثائق

٨٩ - ينبغي أن تكون تقارير الأمين العام التي تُعدّ من أجل اللجنة متوازنة وموجزة وأن تستند إلى الأدلة. وينبغي تفادي التكرار في ما بين التقارير. وينبغي لكل من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وصندوق الأمم المتحدة للسكان توجيه الدعوة إلى الجهات المعنية للإسهام في إعداد التقارير.

٩٠ - وينبغي أن تتطرق التقارير الفنية إلى الثغرات في التنفيذ وإلى الدروس المستفادة، وأن تطرح توصيات عملية للاسترشاد بها في المفاوضات التي تجرى بشأن مشاريع المقترحات. وتمشيا مع الأخذ بمجدول أعمال موحد ومتكامل، ينبغي أن تشمل التقارير المقررة استعراض خطة التنمية لعام ٢٠٣٠، بما في ذلك خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية.

دال - الوثائق الختامية وتقديم التقارير

٩١ - ينبغي للجنة أن تؤكد من جديد على أن تتضمن الوثائق الختامية لمداولاتها توصيات موضوعية تهدف إلى تعزيز تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي والإجراءات الأساسية المحددة لمواصلة تنفيذه.

٩٢ - وقد ترغب اللجنة في أن تؤكد على أن الخروج بوثيقة ختامية متفاوض عليها هو الطريقة المفضلة لإصدار توصياتها؛ وعلى وجوب أن يقوم المكتب، بمساعدة من الأمانة العامة، عند التحضير للدورة باتخاذ التدابير اللازمة لتيسير النجاح في وضع تلك الوثيقة.

٩٣ - وبالإضافة إلى ذلك، قد ترغب اللجنة في أن تقر بقيمة أن يعد الرئيس موجزا تنفيذيا لمداولاتها، من خلال مشاورات يجريها مع المجموعات الإقليمية عن طريق أعضاء المكتب. وقد ترغب اللجنة في أن تأذن للرئيس بإدراج هذا الموجز في التقرير الذي

يعد عن الدورة، من أجل تقديمه إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي وإحالاته إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى، باعتباره إسهاما في استعراض أهداف وغايات التنمية المستدامة المتصلة بالموضوع الخاص للدورة.

هاء - المشاركون والأدوار والمسؤوليات

٩٤ - قد ترغب اللجنة في أن تشجع المجموعات الإقليمية على تعيين ممثليها في موعد أقصاه آخر يوم من الدورة السنوية، حتى تسير عملية انتخاب الأعضاء في مكتب الدورة المقبلة عند اختتام الدورة الراهنة حسب المواعيد المحددة، بما يضمن تمثيل جميع المجموعات الإقليمية في جميع مراحل عملية التحضير للدورة المقبلة.

٩٥ - وحتى يتسنى عرض وجهات النظر الإقليمية في المناقشات، قد ترغب اللجنة في أن تشجع اللجان الإقليمية للأمم المتحدة على مواصلة إسهامها في أعمال اللجنة، وذلك بالتعاون، عند الاقتضاء، مع المنظمات الحكومية الدولية الأخرى، ولا سيما المنظمات الإقليمية، ومع كيانات الأمم المتحدة الأخرى.

٩٦ - وقد ترغب اللجنة أيضا في أن تشجع المشاركة والإسهام الفعليين للوزارات الوطنية، بما في ذلك الخبراء التقنيون، وللكيانات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية المعتمدة لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، والمؤسسات المالية الدولية والإقليمية، واللجان الفنية الأخرى، والهيئات والمنتديات المتعددة الأطراف الأخرى.

المواضيع الخاصة للجنة السكان والتنمية، في السنوات من ١٩٩٦ إلى ٢٠١٦

السنة	الموضوع الخاص	فصل (أو فصول) السنة التي حُدِّد فيها الموضوع
١٩٩٧	الهجرة الدولية والتنمية	العاشر ١٩٩٥
١٩٩٨	الصحة والوفيات	الثامن ١٩٩٥
١٩٩٩	نمو السكان وهيكلهم وتوزيعهم	السادس والتاسع ١٩٩٥
٢٠٠٠	السكان ونوع الجنس والتنمية	الرابع ١٩٩٨
٢٠٠١	السكان والبيئة والتنمية	الثالث ١٩٩٩
٢٠٠٢	الحقوق الإنجابية والصحة الإنجابية، مع الإشارة بوجه خاص إلى فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)	السابع والثامن ٢٠٠٠
٢٠٠٣	السكان والتعليم والتنمية	الحادي عشر ٢٠٠٠
٢٠٠٤	استعراض وتقييم التقدم المحرز في تحقيق أهداف ومقاصد برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية	جميع الفصول ٢٠٠٣
٢٠٠٥	السكان والتنمية وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، مع التركيز بوجه خاص على الفقر	الثالث والسابع والثامن ٢٠٠٣
٢٠٠٦	الهجرة الدولية والتنمية	العاشر ٢٠٠٤
٢٠٠٧	الهيكل المتغيرة لأعمار السكان وآثارها في التنمية	السادس ٢٠٠٥
٢٠٠٨	توزيع السكان والتحضر والهجرة الداخلية والتنمية	التاسع ٢٠٠٦
٢٠٠٩	إسهام برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية	جميع الفصول ٢٠٠٧
٢٠١٠	الصحة والمرض والوفيات والتنمية	الثامن ٢٠٠٨
٢٠١١	الخصوبة والصحة الإنجابية والتنمية	السابع ٢٠٠٩
٢٠١٢	المراهقون والشباب	السادس والسابع ٢٠١٠
٢٠١٣	الاتجاهات الجديدة في الهجرة: الجوانب الديمغرافية	العاشر والحادي عشر ٢٠١١
٢٠١٤	تقييم حالة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية	جميع الفصول ٢٠١١
٢٠١٥	بلوغ المستقبل الذي نريده: إدماج قضايا السكان في التنمية المستدامة، بما في ذلك في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥	جميع الفصول ٢٠١٣
٢٠١٦	تعزيز الأسس الديمغرافية التي تستند إليها خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥	الثاني عشر ٢٠١٥